



الدولة الاجتماعية بالمغرب

بين تطلعات الخطاب وواقع الممارسة

محمد دحداح

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر بأكادير

المغرب

مقدمة:

يحظى مفهوم الدولة الاجتماعية باهتمام كبير من قبل العديد من الكتاب والباحثين الذين ينشطون في المجالات السياسية والسوسيو اقتصادية، بغض النظر عن اختلاف توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية.

وقد تعاظم هذا الاهتمام بشكل خاص مع ما يواجهه العالم اليوم من تحديات كبيرة، كان آخرها أزمة كوفيد-19 التي أثرت بعمق على مختلف دول العالم وعلى جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت صحية أو اجتماعية أو اقتصادية، ولهذا السبب تبنت العديد من البلدان مقاربات استباقية لإيجاد حلول عملية وملموسة لهذه التحديات عبر تفعيل وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تقليل آثارها باستخدام برامج ومخططات متعددة المسميات والأهداف، مثل مخطط الدولة الاجتماعية الذي أقره دستور 2011 كدعامة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة عقب الدعوات والمطالب الإصلاحية ضمن المنظومة الاجتماعية والاقتصادية في سياق يشهد سلسلة من الحركات الشعبية مثل حركة 20 فبراير التي شهدتها المغرب في السنوات الماضية والتي حملت شعار المساواة والعدالة الاجتماعية.

مما جعل من مفهوم الدولة الاجتماعية مسألة ضرورية وحتمية كحل من الحلول يفرض نفسه كواقع بديل يكرس لمفهوم دولة الحق والقانون على اعتبار انه مفهوم دستوري له رمزيته وأبعاده في النصوص القانونية من خلال قوته الملزمة في هرمية التسلسل التشريعي.

ويرتبط هذا الأخير بمجموعة من المعايير والمؤشرات ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويتطلب تحقيقه مجموعة من الشروط التي يؤدي غيابها إلى جعله مجرد شعار فارغ، فجوه الدولة الاجتماعية يكمن في تحقيق الرعاية الاجتماعية بمعناها الشامل، بما يشمل الصحة والتعليم والسكن اللائق والمساواة في الحقوق، وكل ما يرتبط بعمق بكرامة الإنسان.

وبالتالي، يعتمد بناء الدولة الاجتماعية على ضوابط أساسية، أبرزها وجود رؤية واضحة ومتماسكة لمفهوم الدولة الاجتماعية، مدعومة بإرادة سياسية جماعية تهدف إلى تحقيقها، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة، إلى جانب تقليص الفجوات الاجتماعية بهدف القضاء عليها، لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تشكل أساس الدولة الاجتماعية.

جدير بالذكر أن مشروع الدولة الاجتماعية أصبح أولوية استراتيجية في المغرب، حيث تم التأكيد عليه في العديد من الخطب الملكية في السنوات الأخيرة، ويمكن اعتباره مبادرة ملكية متميزة، كما تسعى الحكومة جاهدة لترجمته إلى سياسات عمومية، وتعمل على صياغة القوانين المنظمة للمجالات المرتبطة بهذه السياسات، مثل قوانين التغطية الصحية، والرعاية الاجتماعية، ونظام المعاشات، ورفع الأجور، وخفض معدلات البطالة، والتعويض عن فقدان العمل، وغيرها من الإجراءات التي تعزز الكرامة الإنسانية.

بالرغم من أن الدولة قد قطعت أشواط كبيرة في محاولتها تنزيل ورش الدولة الاجتماعية من خلال الاعتماد على جملة من المخططات والمشاريع، إلا أن تنزيلها عرف مجموعة من الاكراهات والصعوبات على مستوى واقع الممارسة العملية، وبذلك نرى أن هذا الموضوع في حاجة



إلى التوضيح في مساهمة منا لإجلاء الغموض عنه. وذلك بالإجابة عن إشكالية محورية حول: إلى أي حد استطاع المغرب تحقيق مبدأ التوازن بين الخطاب الرسمي و الممارسة الفعلية في بناء وتفعيل نموذج الدولة الاجتماعية؟

وحتى تتمكن من ملامسة مختلف أبعاد هذا الموضوع أثرنا أن نعتمد ونحن بصدد الإجابة على الإشكالية المطروحة التقسيم التالي:

- المطلب الأول: الإطار النظري والتشريعي للدولة الاجتماعية بالمغرب
- المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في تنزيل ورش الدولة الاجتماعية



المطلب الأول: الإطار النظري والتشريعي للدولة الاجتماعية بالمغرب

إن الحديث عن المسألة الاجتماعية في المغرب يرتبط بشكل أساسي بسياقات اجتماعية محددة وبمراحل تاريخية حاسمة (الفقرة الأولى)، مع أخذها بعين الاعتبار للإطار التشريعي الذي يعكس التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات الحكومية في هذا المجال (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار النظري للدولة الاجتماعية بالمغرب

بالعودة إلى الأطر النظرية لمفهوم الدولة، نجد أن العديد من النظريات حاولت تفسير نشأتها، بدءًا بنظرية الحق الإلهي، مرورًا بنظرية القوة، وصولًا إلى نظرية العقد الاجتماعي.

ففي بدايات تشكيلها، ركزت الدولة على إقرار الحقوق الأمنية والسياسية، والتي تُعرف بحقوق الجيل الأول، مثل الحرية والمشاركة السياسية، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948¹، غير أن التحولات الكبرى التي شهدتها العالم، خصوصًا الحربين العالميتين الأولى والثانية وانتشار الفكر الاشتراكي، دفعت بالدول إلى الاعتراف بجيل ثانٍ من الحقوق، يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في السكن، العمل، المعاملة المتكافئة، العيش الكريم والرعاية الصحية، وتمت إضافة معظم هذه الحقوق إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاحقًا².

ومع تطور الفكر الحقوقي، ظهر نقاش حول جيل ثالث من الحقوق، يتجاوز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ليشمل حقوقًا مثل العيش في بيئة سليمة، الحق في الاتصال، التنمية والتضامن، وهي حقوق تستند إلى مبدأ وحدة المصير بين البشر بمختلف فئاتهم³.

وفي هذا السياق، اعتبر بعض الباحثين أن كل فرد هو موضوع اهتمام عالمي، بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو انتمائه السياسي أو الاجتماعي، إذ يتمتع بحقوق إنسانية ويتحمل مسؤولية في حمايتها واحترامها⁴.

فقد انتشرت هذه الفكرة بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان قضية عالمية، خصوصًا مع ترسيخ المبدأ القائل بأن تعامل الدولة مع مواطنيها لم يعد شأنًا داخليًا فحسب، بل أصبح مسألة ذات بُعد دولي، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومن هذا المنطلق، تحولت الدولة من كيان محايد إلى دولة اجتماعية متدخلة، تسعى لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها مثل الحق في العيش الكريم، والسكن اللائق، والعمل.

ويعود ظهور الدولة الاجتماعية إلى ألمانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث بدأت معالمها تتبلور مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين. وقد لعب "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" في ألمانيا دورًا بارزًا في تعزيز هذا النموذج، خاصة مع إقرار أول نظام للتأمين الاجتماعي تحت قيادة أوتو فون بسمارك، رئيس وزراء بروسيا بين عامي 1862 و1890. ويتميز النظام الاجتماعي الألماني بالاستمرارية وقوة التأمينات الاجتماعية، التي شكلت جوهر نموذج بسمارك، رغم التغيرات السياسية العديدة التي شهدتها ألمانيا⁵.

ومن خلال هذا المسار التاريخي، تم تحديد خصائص الدولة الاجتماعية، التي تتمثل في تحملها مسؤولية دعم الفئات الضعيفة في المجتمع، وحماية المواطنين من المخاطر المرتبطة باقتصاد السوق الرأسمالي، وتسعى الدولة الاجتماعية إلى تحقيق توزيع عادل للموارد، عبر آليات تشمل أنظمة التقاعد، والتأمين ضد الحوادث والبطالة، والخدمات الاجتماعية، لا سيما تلك المتعلقة بحماية الأسر من المخاطر المختلفة، وهو ما يعرف بـ "شبكة التأمينات الاجتماعية"⁶.

تُعرف الدولة الاجتماعية بأنها تعبير عن السياسة العامة للدولة أو السياسة الاجتماعية، والتي تُعد الآلية الأساسية لبناء بنية اجتماعية تحقق الاستقرار والعدالة، تمتلك مقومات التنمية المستدامة التي يتركز عليها صناع السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني، تتجاوز هذه الدولة السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية، وتعمل على تحديد الأطر المؤسسية والمبادئ والقيم التي تسعى لتحقيق المساواة الاجتماعية



وحقوق الإنسان ضمن إطار السياسة العامة للدولة و الهدف النهائي لهذه السياسات الاجتماعية هو معالجة الفقر وتقليل التوترات الاجتماعية إلى أدنى مستوياتها، بالإضافة إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية لجميع المواطنين .⁷ و يعرف **أندرو هيود** الدولة الاجتماعية بأنها "الدولة التي تتولى المسؤولية الأساسية للرفاه الاجتماعي لمواطنيها، من خلال تقديم نطاق من خدمات الأمن الاجتماعي والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات"⁸ هنا يحدد **أندرو هيود** الدولة بأنها الجهة المسؤولة عن توفير أساسيات الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

لقد وضعت الأمم المتحدة تعريفا لـ "الدولة الاجتماعية" لاقى قبولا واسع النطاق، فالدولة الاجتماعية قد حددت على أنها "بمجموعة متسقة من الأنشطة والبرامج الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية لتحسين حالة المجتمع المحلي والفرد"⁹.

وعلاوة على ذلك، لا يقتصر مفهوم الدولة الاجتماعية على تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والسكن والتأمين والرعاية الصحية، بل يمتد ليشمل مختلف جوانب حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة ما يُعرف بحقوق الجيل الثالث. وتعد هذه الحقوق معياراً لقياس مدى كفاءة وفعالية السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، باعتبارها المسؤولة عن تنظيم حقوق الأفراد، وتشريع القوانين التي تضمن احترامها وتنفيذها. كما تحدد هذه السلطات علاقة الأفراد بالدولة، من حيث الحقوق والواجبات، وذلك من خلال سن القوانين، ونشر الوعي، وتعزيز الثقافة الحقوقية بين المواطنين.

في هذا الإطار، تعتبر حقوق الإنسان معياراً عالمياً تُقاس به مدى التزام الدول بحماية مواطنيها، وضمان أمنهم وتعليمهم ومعيشتهم، مقارنة مع غيرها من الدول. ولهذا، يتعين على الدول، بغض النظر عن نظام حكمها، اعتبار حماية حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، التي تشكل أساس مجتمع قائم على مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وعليها أن تبذل كل الجهود الممكنة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وصون كرامة الأفراد، وتوفير الضمانات اللازمة لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً لنصوص الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

ويعني التزام الدولة بحقوق الإنسان أنها مطالبة بعدم التدخل السلبي في هذه الحقوق، والامتناع عن أي إجراءات من شأنها تقويض التمتع بها، مما يجعل احترام الحقوق والحريات مبدأً أساسياً في بناء مجتمع ديمقراطي متكامل¹⁰.

الفقرة الثانية: الأسس التشريعية المتعلقة بالدولة الاجتماعية في المغرب

مما لا شك أن المغرب شأنه شأن العديد من الدول النامية، بدأ بدوره يسعى نحو ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، التي تهدف بالأساس إلى ضمان مجموعة من الحقوق الأساسية التي لم يعد مقبولاً حرمان المواطنين منها في العصر الحالي، وتشمل هذه الحقوق على وجه الخصوص الصحة العمومية، والتأمين بمختلف أشكاله، والتقاعد، ودعم الفئات الهشة، وغيرها من المجالات ذات الارتباط المباشر بالمواطن، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه ليس بجديد، إذ سبق للعديد من الهيئات والقوى الوطنية أن سعت إلى تحقيقه منذ السنوات التي تلت مباشرة استقلال المملكة المغربية.

وعلى هذا الأساس كان من البديهي أن يتضمن الدستور المغربي مجموعة من المقتضيات التي تؤكد هذا المبتغى الذي أضحي اجتماعيا قبل أن يكون حكوميا، وقد وردت هذه المقتضيات الدستورية انطلاقاً من الديباجة إلى مجموعة من الفصول المختلفة، لاسيما الفصول الأول الذي أكد أن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية¹¹.

كما ينص الفصل 31 من الدستور بوضوح على مسؤولية الدولة، إلى جانب المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، في تعبئة كافة الوسائل المتاحة لضمان تمتع المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، بمجموعة من الحقوق الأساسية وتشمل هذه الحقوق الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتعليم العصري الجيد والميسر الولوج، والتكوين المهني، والسكن اللائق، والشغل، فضلاً عن



الحق في ولوج الوظائف العمومية وفق مبدأ الاستحقاق، كما يشدد الفصل ذاته على أهمية التشبث بالهوية المغربية، والعيش في بيئة سليمة، وتحقيق التنمية المستدامة¹².

فالفصل هنا واضح وصريح، إذ يحمّل الدستور الدولة بمختلف مؤسساتها مسؤولية العمل الفعلي على توفير هذه الحقوق وضمان استفادة الجميع منها.

في نفس السياق، يؤكد الفصل 33 من الدستور على ضرورة اتخاذ السلطات العمومية للتدابير اللازمة من أجل توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، مع تقديم الدعم لمن يواجهون صعوبات في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني. كما ينص الفصل ذاته على أهمية تيسير ولوج الشباب إلى مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، وتوفير بيئة مناسبة لتنمية قدراتهم الإبداعية والخلقة. ولتحقيق هذه الأهداف، أقر الدستور إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي.

أما الفصل 34 فيشدد على التزام السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات موجهة للأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال معالجة الأوضاع الهشة للنساء والأمهات والأطفال وكبار السن، وإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو حسية أو عقلية، بما يضمن تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

فقد سعى دستور 2011 إلى تكريس دولة الحق والمؤسسات، وتعزيز الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها في إطار منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، تشمل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية. فالدولة في هذا التصور ليست فقط كياناً مؤسسياً، بل هي انعكاس لإرادة المواطن وتجسيد لضمان حقوقه، حيث يستمد النظام الديمقراطي شرعيته من مشاركة الأفراد عبر الآليات الديمقراطية. ومن هنا، يرتبط مفهوم دولة القانون بالديمقراطية، إذ لا يمكن تحقيق سيادة القانون إلا في سياق ديمقراطي، باعتبار أن دولة القانون تعد من المقومات الأساسية للديمقراطية الفعلية¹³.

وفي هذا الإطار، تبرز الهيئات المكلفة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية، المنصوص عليها في الفصول 168، 169 و170 من الدستور، والتي تتميز عن غيرها من الهيئات بتركيزها على البعد التنموي. وتشمل هذه الهيئات مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي، إضافة إلى تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز العمل الجماعي. وتعد هذه القضايا، التي كانت سابقاً مجرد تطلعات، جزءاً من التوجه الدستوري الجديد، الذي يسعى إلى ترسيخها كمبادئ أساسية وإثراء مضمونها، تأكيداً لأهميتها في بناء مجتمع أكثر عدالة وتنمية¹⁴.

المطلب الثاني: دعائم إرساء ورش الدولة الاجتماعية بالمغرب

بعد المخاض العسير والحراك الشعبي الذي شهدته المغرب، بالإضافة إلى الموجات الشعبية التي اجتاحت العديد من الدول العربية، وتأثيراتها على الواقعين السياسي والاجتماعي بالمغرب، جاء دستور 2011 ليعكس تطلعات الشعب المغربي، حيث ينص الفصل الأول منه على أن "نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية دستورية، ديمقراطية واجتماعية"¹⁵. وكان من الضروري أن يتخذ المغرب سلسلة من التدابير لضمان نجاح هذا المشروع (الفقرة الأولى). ومع ذلك، واجهت هذه الإجراءات العديد من الإكراهات والتحديات (الفقرة الثانية).



الفقرة الأولى: واقع تنزيل مشروع الدولة الاجتماعية

يسعى المغرب لبناء نظام اجتماعي يحترم حقوق المواطنين ويضمن لهم حياة كريمة وعادلة، وتأتي الإجراءات المتخذة لتنزيل هذا الورش في سياق الحاجة الملحة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العديد من المواطنين، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر، البطالة، والفوارق الجهوية.

أولاً: النموذج التنموي الجديد

يعزى فشل النموذج التنموي الوطني السابق إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الاعتماد المفرط على سياسة الاقتراض لتمويل دعم الاستهلاك، فقد استند النموذج في البداية إلى تعزيز الاستهلاك كآلية للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة هائلة في حجم القروض، حققت نتائج إيجابية خلال فترة قصيرة، إلا أن هذه النتائج لم تكن مستدامة، إذ اصطدم النموذج بغياب مقومات الاستدامة بسبب التركيز المفرط على دعم الاستهلاك، ما جعل الديون الأسرية تشكل عبئاً على المواطنين بدلاً من أن تكون محركاً للتنمية.

إضافاً إلى ذلك تأثر الاقتصاد الوطني بشكل سلبى جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في عام 2008، حيث ظهرت بوضوح مظاهر الفقر والهشاشة.

وفي هذا السياق أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات لعامي 2016 و 2017 إلى تصاعد وتيرة ديون خزانة الدولة إلى مستويات قياسية، حيث بلغت حوالي 692.3 مليار درهم بنهاية 2017، ما يعادل 65.1% من الناتج الداخلي الخام، كما سجل التقرير زيادة في إجمالي مديونية القطاع العام، الذي ارتفع من 918.2 مليار درهم في 2016 إلى 970 مليار درهم في نهاية 2017، أي بزيادة تقدر بـ 51.8 مليار درهم في سنة واحدة، وبناءً على ذلك استمرت المديونية في الارتفاع بين 2010 و 2017، حيث انتقلت مديونية الخزانة من 384.6 مليار درهم إلى 692.3 مليار درهم، بينما ارتفعت المديونية العمومية من 534.1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، مما يعكس زيادة في الأعباء المالية بنحو 435.9 مليار درهم، بمعدل تقريبي قدره 55 مليار درهم سنوياً.

هذا الوضع أدى إلى تفشي الاحتقان الاجتماعي وظهور حركات احتجاجية اتسمت بطابع مجالي وفئوي، ما دفع الملك محمد السادس إلى التحذير بهذا الوضع من خلال عدة خطب نقدية¹⁶.

وفي خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الأولى للسنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018، أقر الملك محمد السادس مجدداً بعجز النموذج التنموي الحالي عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين، وأشار إلى ضرورة التوجه نحو تنمية متوازنة ومنصفة تضمن كرامة المواطن، وذلك من خلال تحسين الخدمات المهنية والصحية، وتوفير فرص العمل للشباب، كما أعلن عن إنشاء لجنة استشارية يرأسها السيد شكيب بنموسى و تتألف من 35 شخصية تمثل مختلف القطاعات، تهدف إلى وضع التصور الاستراتيجي للنموذج التنموي الجديد. وقال الملك في خطابه: "قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج، على أن ترفع إلى نظرنا السامي مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله"¹⁷.

اتخذت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي عدة خطوات هامة نحو وضع تصور متكامل للنموذج التنموي المطلوب.

وقد تأثرت أعمال اللجنة بالظرفية الاستثنائية بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى توقف الأنشطة حضورياً لبعض الوقت، ولكن تم تمديد مهام اللجنة لستة أشهر أخرى، حيث تم تحديث العديد من المذكرات بناءً على تأثيرات الجائحة. في آخر بلاغ للجنة، أكدت أنها قد



اقتربت من إتمام مشاوراتها حول النموذج التنموي الجديد، وأشارت إلى أنها في مرحلة إعداد التقرير النهائي لرفعه إلى الملك محمد السادس في بداية يناير 2021، وهو ما تم فعلاً في 25 ماي من نفس العام.

لتوصي اللجنة في تقريرها المقدم مجموعة من استراتيجيات من شأنها إطلاق ديناميكية جديدة لخلق الثروة، مما يساهم في إدماج جميع المواطنين وجميع المناطق الترابية وتعبئة إمكانات البلاد للاستفادة من الفرص المتاحة، بعض هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تعزيز ما هو قائم بالفعل أو تسريع وتيرة الإصلاحات الجارية، بينما توجد خيارات أخرى تمثل قطيعة مع الوضع الحالي، على الأقل من حيث المنهجية أو الأهداف المنشودة، مما يتطلب تغييرات عميقة في طرق العمل والذهنيات.

على المستوى الاقتصادي، تعتبر اللجنة أن من الضروري تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، بهدف جعله أكثر ديناميكية وتنوعاً وتنافسية، وقدرة على خلق مزيد من القيمة المضافة وفرص العمل عالية الجودة التي تساهم في تمويل الاحتياجات الاجتماعية. وبالتالي يجب التركيز على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من حيث الصمود والقدرة على التكيف مع تداعيات الأزمة الحالية أو الأزمات المستقبلية التي قد تتصاعد حدتها.

وفي مجالي الصحة والتعليم، باعتبارهما من الركائز الأساسية لتطوير رأس المال البشري، تقترح اللجنة عدة إجراءات تشمل:

- تعزيز عرض الخدمات العمومية في جميع المناطق الترابية وضمان الوصول العادل إليها، مع دور القطاع الخاص كشريك مسؤول وأمين؛
 - التركيز على تحسين جودة الخدمات وتقييمها استناداً إلى المعارف المكتسبة من التلاميذ، ومستوى كفاءات الطلبة وقدرتهم على الاندماج في سوق العمل، إضافة إلى توفير خدمات صحية تدعم التغطية الصحية الشاملة؛
 - تقدير وتطوير الموارد البشرية وتعزيز قدراتها، سواء بالنسبة للأساتذة والباحثين أو الأطباء وموظفي القطاع الصحي.
- في هذين القطاعين، لا يمكن تحسين أداء وكفاءة المؤسسات العامة دون تعزيز الحكامة الترابية وزيادة استقلالية المؤسسات التعليمية والجامعات والمراكز الاستشفائية، مما يتطلب التزاماً واضحاً بالنتائج والفعالية، فضلاً عن آليات منتظمة للتقييم.
- بشكل أكثر تحديداً، ترى اللجنة أنه بالإضافة إلى دور المدرسة في التكوين وتنمية القدرات، يجب أن تكون المدرسة المغربية لها دور محوري في نشر وترسيخ القيم الوطنية والدينية المتجددة، التي تستند إلى تاريخنا العريق وثراء ثقافتنا الوطنية، مع التزام بمنهج الإسلام القائم على التآلف والتضامن. من خلال تعزيز قيم المواطنة التي تشجع على احترام الآخر بعيداً عن الاختلافات، وأهمية المصلحة العامة والمشاركة المجتمعية، يمكن تعزيز الشعور بالانتماء للوطن والتمسك بثوابت الأمة.

أما في قطاع الصحة، فإن التحديات التي فرضتها أزمة كوفيد-19، بالإضافة إلى المخاطر المستقبلية المتعلقة بالأزمات الصحية، تجعل من الضروري تعزيز قدرة النظام الصحي في مجالات اليقظة والوقاية والصمود. بالتوازي مع تعزيز الجهود المبذولة حالياً لمواجهة التأخر الهيكلي والتخفيف من آثار الجائحة الحالية، من المهم تكثيف الجهود لتقوية السيادة الوطنية في المجال الصحي، من خلال تطوير صناعة صيدلانية وطبية قادرة على إنتاج الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية لتلبية الاحتياجات الوطنية.

ناهيك على إدماج الجميع بشكل يضمن كرامتهم يعد قضية محورية لإرساء أسس العيش المشترك، وفتح المجال أمام فرص المشاركة لجميع المواطنين. ويتقضي مغرب الإدماج إعطاء الأولوية للأمور التالية:

- دفع جهود الاستقلالية والمشاركة النسائية بشكل إرادي ومدروس؛



- دعم إدماج وتنمية الشباب، وخاصة الـ5.4 مليون شاب غير نشط حالياً، من خلال المشاركة المدنية والثقافية والرياضية، وكذلك من خلال الإدماج المهني؛
- ضمان قاعدة قوية للحماية الاجتماعية تعزز القدرات والإدماج لصالح الفئات المحرومة وتجسد التضامن بين المواطنين وفقاً لمبادئ المساهمات المنصفة؛
- استثمار التنوع الثقافي باعتباره رافعة للانفتاح والحوار والتماسك الاجتماعي¹⁸.

ثانياً: ورش الحماية الاجتماعية

أصبحت الحماية الاجتماعية اليوم من حقوق الإنسان الأساسية، بعدما كانت في الماضي تُعتبر عملاً ذا طابع إنساني وشكلاً من أشكال العمل الخيري والإحسان، أو مجموعة من التدابير التضامنية الموجهة لفئة معينة أو الممولة من بعض المشغلين.

وقد شهد مجال الحماية الاجتماعية في المغرب العديد من التحديات، حيث تمثل أبرزها في غياب رؤية سياسية موحدة تترجم إلى ضعف التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية بالإضافة إلى ذلك، تواجه الحماية الاجتماعية صعوبات هيكلية، خصوصاً في ما يتعلق بتمويل وتطوير الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص، وذلك نتيجة لهيمنة المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة، فضلاً عن المرونة التي يتميز بها سوق العمل¹⁹.

من هنا، تندرج عملية إصلاح مجال الحماية الاجتماعية إلى ملاءمة منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب مع المعايير الدولية الأكثر تداولاً على الصعيد العالمي، بما في ذلك المرجعيات ذات الصلة لاسيما توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 (2012)، وأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة (2015).²⁰ وإلى تفعيل موضوع حكاما المؤسسات المشرفة على تدبير الحماية الاجتماعية، ولاسيما ما يتعلق بالديمقراطية والاستقلالية والفعالية على مستوى هيئاتها المكلفة بالتوجيه والرقابة، من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية²¹.

وهكذا، فإن حوالي نحو 60% من السكان النشيطين محرومين من الحماية الاجتماعية، حيث تمثل هذه الفئات المعنية قوى حية ينبغي تمكينها من نظام قوي للحماية الاجتماعية يضمن لها قاعدة أساسية للضمان الاجتماعي وقادر على الاستمرارية.

ولكل هذه الأسباب، جاء هذا الورش الإصلاحي الهيكلي تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام ممثلي الأمة بتاريخ 13 أكتوبر 2017، حيث دعا فيه الحكومة والبرلمان وكافة القوى الوطنية إلى فتح حوار وطني واسع وتعبئة الجهود الجماعية لإعادة النظر في النموذج التنموي، وإعداد تصور لنموذج تنموي جديد يتناسب مع متطلبات المغرب الحاضر والمستقبل، ويكون قادراً على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية²².

وتنفيذ التعليمات الملك محمد السادس الواردة في خطابي العرش يوم 29 يوليو 2020، وافتتاح السنة التشريعية للبرلمان أكتوبر 2020، والقاضية بالعمل على تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون -إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية²³.

في هذا السياق، يهدف قانون الإطار رقم 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية إلى استكمال بناء هذه المنظومة التي حددها الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020، حيث تم تحديد المعايير والمركزات الأساسية لهذه المنظومة كما يلي:

- توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، بحيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الاجباري عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء؛
- تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس؛



- توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من الساكنة النشيطة الذين لا يتوفرون حالياً على أي تغطية متعلقة بالتقاعد؛
- تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على عمل قار.
- واستناداً إلى مدلول المادة 2 من مشروع قانون الإطار رقم 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، تشمل الحماية الاجتماعية:
- الحماية من مخاطر المرض؛
- الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وتخصيص تعويضات جزافية للأسر التي لا تشملها هذه الحماية؛
- الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
- الحماية من مخاطر فقدان الشغل²⁴.

أما فيما يتعلق بطرق تمويل نظام الحماية الاجتماعية، فإن التكلفة السنوية لتعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية تصل إلى 51 مليار درهم، موزعة بين 28 مليار درهم تأتي من آلية الاشتراك بالنسبة للأشخاص الذين لديهم القدرة على المساهمة في تمويل التغطية الاجتماعية، بينما 23 مليار درهم سيتم تحصيلها من خلال آلية التضامن، وذلك بالنسبة للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم القدرة على المساهمة في التمويل.

وبناءً على ذلك، فإن هذه المساهمات تبقى غير كافية لتمويل نظام الحماية الاجتماعية. وقد شهد بداية هذا النظام دعماً مالياً من البنك الدولي بمبلغ 400 مليون دولار²⁵. لذلك، يُعتبر التمويل عن طريق الميزانية العامة، عبر إحداث موارد مالية جديدة (الضرائب)، هو الرافعة المناسبة لتمويل المساعدة الاجتماعية التي تبقى في نهاية المطاف من مسؤولية الدولة. ومن المؤكد أن العبء الضريبي الإضافي الذي يتطلبه هذا التمويل يظل مرتبطاً بالتوازنات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى الخيارات السياسية للدولة وتصورها لنموذجها التنموي²⁶.

ثالثاً: منظومة الدعم الاجتماعي المباشر

تجسيدا للتوجيهات الملكية الواردة في الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وتنفيذا لأحكام القانون-الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي سعى إلى استكمال منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، تكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، تم إرساء نظام للدعم الاجتماعي المباشر باعتباره برنامج وطني يهدف إلى تحسين الوضع المعيشي للأسر التي لديها أولاد في سن التمدرس أو تلك التي توجد في وضعية هشاشة، والتي لا تستفيد حالياً من أي تعويضات عائلية وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وذلك بهدف دعم قدرتها الشرائية، حيث ستلقى الأسر المستهدفة دعماً اجتماعياً شهرياً يختلف حسب تركيبة كل أسرة ووضعية أفرادها، دون أن يقل عن 500 درهم شهرياً كحد أدنى، بعد استيفائها لشروط الاستحقاق المنصوص عليها قانوناً، أبرزها الاستجابة للعتبة على أساس التثقيط المحصل عليه في السجل الاجتماعي الموحد RSU²⁷.

بحيث ثم إحداث "الوكالة الوطنية لدعم الاجتماعي" والتي تخضع لوصاية الدولة، و يكون الغرض منها العمل على احترام الأجهزة المختصة بالوكالة لأحكام قانون رقم 23.59 المتعلق بها،²⁸ وتسهر هذه الوكالة على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولهذا الغرض تتولى القيام بالمهام التالية :

- تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر والبت فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها؛



▪ صرف الإعانات للمستفيدين؛

▪ التحقق من صحة المعطيات المصرح بها من أجل الاستفادة من الإعانات؛

▪ مسك وتدبير الحسابات المتعلقة بالميزانية السنوية المخصصة للنظام؛

▪ إعداد المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المستفيدة من النظام؛

▪ إصدار تقارير دورية تهم حصيلة تدبير النظام²⁹.

وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة من أجل تنزيل مشروع الدولة الاجتماعية، عرفت هذه التدابير مجموعة من الإكراهات وهو ما سنناقشه في الفقرة الموالية .

الفقرة الثانية: تحديات تفعيل ورش الدولة الاجتماعية

من التحديات التي تقف عائق في تنزيل مشروع الدولة الاجتماعية في المغرب، عدم تطوير أنظمة وطنية متماسكة للضمان الاجتماعي راسخة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتطلب سياسة الحماية الاجتماعية اعتماد مقاربة منسقة وشاملة تأخذ في الاعتبار تعقيد وترابط السياسات الاجتماعية.

بحيث تم إرساء منظومة متدرجة ومتنوعة للحماية الاجتماعية بهدف التصدي للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى رؤية شاملة وموحدة تتضمن أهدافاً وأولويات واضحة، مع توزيع محدد للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين. ويؤدي هذا النقص إلى تشتت مفرط في نظام الحماية الاجتماعية، حيث تم تصميم وتنفيذ مكوناته عبر مراحل مختلفة وفي سياقات خاصة لتلبية احتياجات محددة لفئات معينة، دون تبني منظور شامل يأخذ في الاعتبار الترابط بين هذه العناصر.

كما أن تعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم يؤديان أحياناً إلى تداخل البرامج، وارتفاع تكلفتها، وصعوبة تحديد المسؤوليات، وإلى جانب ذلك، يعاني هذا المجال من غياب منظومة متكاملة للتتبع والتقييم، مما يجد من توفر معلومات دقيقة حول النفقات الفعلية، والمستفيدين الحقيقيين، وأثر هذه البرامج على تحسين ظروف عيشهم³⁰.

فبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة المغربية لتوسيع نطاق الاستفادة من الحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات الأكثر فقراً، إلا أنها تواجه أحياناً تحديات في تحديد الأشخاص الأكثر حاجة لهذه الخدمات، إذ يحدث في بعض الحالات أن يستفيد منها أفراد ليسوا في حاجة ماسة إليها، بينما يُحرم آخرون يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة، مما يستدعي تعزيز آليات الاستهداف والتقييم لضمان عدالة وفعالية توزيع الموارد³¹.

كما تواجه ميزانية الدولة المغربية عبئاً متزايداً بسبب تكاليف أورش الحماية الاجتماعية، خصوصاً الدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الإجبارية عن المرض، حيث بلغت مساهمة الدولة في هذين البرنامجين أكثر من 34 مليار درهم. ويثير هذا الوضع تساؤلات حول قدرة المالية العامة على تحمل هذه الالتزامات في ظل تحديات اقتصادية محتملة، مثل تباطؤ النمو أو انخفاض الإيرادات الضريبية.

ويعتمد تمويل هذه البرامج بشكل أساسي على الميزانية العمومية، مما قد يؤدي إلى تقليص الاستثمار في قطاعات حيوية أو زيادة الدين العام. كما قد تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات مثل رفع الضرائب أو تقليص الدعم، وهو ما قد يثير ردود فعل اجتماعية سلبية. لذلك، يصبح من الضروري البحث عن حلول مستدامة، مثل تعزيز مساهمة القطاع الخاص، تحسين كفاءة تحصيل الاشتراكات، أو تطوير نماذج تمويلية مبتكرة لضمان استمرار هذه السياسات دون الإضرار بالتوازنات المالية أو جودة الخدمات.



- يشكل الاقتصاد غير المهيكل تحديًا رئيسيًا أمام استدامة أورايش الحماية الاجتماعية في المغرب، حيث يمثل أكثر من 30% من الناتج الداخلي الخام ويشمل أكثر من 60% من العاملين. ويؤثر هذا القطاع سلبيًا على تمويل هذه البرامج من خلال ثلاث إشكاليات رئيسية:
- أولاً، صعوبة إدماج العاملين فيه ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، نظرًا لغياب عقود عمل رسمية أو دخل ثابت، مما يحد من عدد المساهمين ويقلص الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي؛
 - ثانيًا، يؤدي حجمه الكبير إلى تقليص العائدات الضريبية، حيث إن عدم خضوعه للضرائب يحرم الدولة من موارد مالية ضخمة، مما يزيد من اعتمادها على التمويل العمومي ويؤثر على التوازنات المالية في ظل ارتفاع تكاليف الحماية الاجتماعية؛
 - ثالثًا، يطرح تحديًا في تحقيق العدالة في توزيع الأعباء، إذ يتحمل العاملون في القطاع المهيكل النصيب الأكبر من الضرائب والاشتراكات، في حين تستفيد الفئات غير المهيكلة دون مساهمة فعلية، مما يخلق تفاوتًا في تحمل تكاليف هذه البرامج³².



خاتمة

حقق المغرب خلال العقدين الماضيين تقدماً ملحوظاً في تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى، إلى جانب تطورات مهمة في المجال السياسي وتعزيز الحقوق والحريات، وقد تعزز هذا المسار مع دستور 2011، الذي شكل محطة مفصلية في التاريخ السياسي للبلاد، حيث أسس لعقد اجتماعي جديد، وكرس مبادئ الحكامة الجيدة، والجهوية المتقدمة، وإعادة توزيع السلطات، إلى جانب تعزيز حقوق الإنسان. كما أن مراجعة النموذج التنموي تعكس الطموح نحو الاستثمار في الرأسمال البشري.

ومع ذلك، لم ينعكس هذا الزخم بشكل كافٍ على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لأغلبية المواطنين، حيث لا يزال ورش الدولة الاجتماعية يواجه تحديات في تحقيق التوازن بين الخطاب السياسي والواقع العملي. فرغم الطموح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، تعترض التنفيذ الفعلي لهذه السياسات عقبات تتعلق بالتمويل وهيمنة الاقتصاد غير المهيكل وضعف آليات الحكامة ولتحقيق تحول مستدام، لا بد من إصلاحات هيكلية وتبني استراتيجيات تمويل مبتكرة، تضمن استمرارية البرامج الاجتماعية دون الإضرار بالتوازنات المالية، فالرهان الحقيقي يكمن في التوفيق بين الإرادة السياسية والتدابير التنفيذية الفعالة، من أجل بناء نموذج اجتماعي عادل ومستدام.

ونعتقد من خلال المقترحات أسفله أن المغرب قادر على تحقيق مبدأ التوازن بين الخطاب والممارسة في تفعيل ورش الدولة الاجتماعية:

- ملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير الدولية، من خلال استكمال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات منها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 (1952) بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي و الاتفاقيات بشأن الرعاية الطبية وإعانات المرض (الاتفاقية رقم 130.1969)؛ وبشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة (الاتفاقية رقم 168، 1989) وبشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة (الاتفاقية رقم 128، 1967) وبشأن إعانات إصابات العمل (الاتفاقية رقم 121، 1980)؛
- تتطلب المرحلة الراهنة تبني نموذج تنموي جديد يستجيب لاحتياجات المواطنين، من خلال تحقيق تنمية مستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل، مع التركيز على تقليص الفوارق العميقة بين الفئات الاجتماعية، سواء بين الأغنياء والفقراء أو بين رأس المال والعمال؛
- كما يجب اعتماد نظام ضمان اجتماعي متكامل أحد الركائز الأساسية لهذا النموذج، حيث ينبغي أن يضمن توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وتعزيز إعانات البطالة، إلى جانب إرساء أرضية حماية اجتماعية موجهة للفئات الأكثر احتياجاً، ولا ينبغي أن تقتصر هذه السياسات على تأمين الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل يجب أن تسعى باستمرار إلى تمكين الأفراد وتحقيق اندماجهم الفعلي في المجتمع؛
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتبر عنصراً جوهرياً في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث ينبغي ضمان حصول الجميع على فرص متساوية دون تمييز قائم على الفئة الاجتماعية أو الاقتصادية، ورغم أن الحكومات تتحمل المسؤولية الكبرى في تحقيق ذلك، إلا أن للقطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً محورياً في دعم هذه الجهود وضمان عدالة الفرص للجميع؛
- توجب على صناع القرار في بلادنا التعامل بمجدية مع التقييمات الدولية والوطنية التي تسلط الضوء على أوجه القصور في السياسات الاجتماعية، والعمل بروح وطنية مسؤولة وأخلاقية لتنفيذ التوجهات الملكية في مجال الحماية الاجتماعية. فمدى الاهتمام بهذا المجال يعكس درجة تقدم المجتمع وتماسكه؛



■ تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة على أرض الواقع يعد ضرورة ملحة، حتى لا يظل مجرد مبدأ نظري حبيس الوثائق الدستورية. فلا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تعديل القوانين، بل يتطلب ذلك إخضاع السياسات العمومية للرقابة المستمرة، والمواكبة الفعلية، والتقييم الدقيق لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

في الختام، يشكل الاتجاه نحو الدولة الاجتماعية خطوة حيوية نحو تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التكافؤ بين جميع المواطنين ومع ذلك، يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية حقيقية لضمان استدامة هذه السياسات وتحقيق نتائج ملموسة تخدم الفئات الأكثر احتياجًا.

الهوامش:

- ¹ - المواد من 3 إلى 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.
- ² - المواد من 22 إلى 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- ³ - أحمد بوز، "القانون الدستوري لحقوق الإنسان، دراسة في الحماية الدستورية للحقوق والحريات في المغرب والتجارب المقارنة"، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برينت، سلا 2020، ص 18.
- ⁴ - تشارلز آر بيتر، "فكرة حقوق الإنسان"، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة - سلسلة كتب ثقافية شهرية، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 2015، ص 13.
- ⁵ - كما عرفت ألمانيا اقتصاد السوق الاجتماعي وهو اقتصاد يتخذ عدة تدابير لخلق توازن بين المصالح المختلفة في المجتمع وهذا النوع مرتبط أساساً بمفهوم الإنسان داخل الدولة ودور الدولة حاضر بقوة في حماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الغير القابلة للتصرف بموجب المادة الأولى من القانون الأساسي الألماني، حيث وضعت لذلك إطار قانوني للدولة الاجتماعية ينص في مادته العشرين على أن جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة اتحادية ديمقراطية واجتماعية، كما نصت المادة 28 على أن "دولة القانون تسودها العدالة الاجتماعية".
- مما سبق نستنتج أن ألمانيا تعتبر نموذج رائد في تكريس دعائم الدولة الاجتماعية، إذ أنها حققت مؤشرات الرفاه الإنساني بناء على أطروحة أن التنمية الاقتصادية هي التي تستطيع بناء الإنسان عبر اعطائه الفرص والقدرات لينعم بحياة متوازنة وسليمة، والسؤال الذي يطرح من خلال التجارب المقارنة يبين لنا أن دعائم الدولة أصبحت حاضرة بشكل قوي.
- للمزيد من التفاصيل راجع: جميل سالم "قراءة في مفهوم الدولة الاجتماعية: النموذج الألماني - دراسات حول نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي"، سلسلة أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد (2018/6)، معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، فلسطين، ص 11.
- ⁶ - موسوعة "اقتصاد السوق الاجتماعي"، السياسات الاقتصادية من الألف الى الياء، مؤسسة كونراد أديناور، سنة: 2005، ص 468.
- ⁷ - محمد زكي أبو نصر، الاستبعاد الاجتماعي الوجه الآخر للسياسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص 87.
- ⁸ - فاتن افرير، "التغطية الصحية الشاملة تكريس للدولة الاجتماعية بالمغرب"، المجلة الإلكترونية لدراسات القانونية والتنمية، ص 02.
- ⁹ - محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2020)، ص 171.
- ¹⁰ - طارق عبد العالي، "فكرة حقوق الإنسان والدولة"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لجريدة الشروق، على الرابط الآتي: <https://www.shorouknews.com/columns/view:00>، تاريخ الاطلاع 23 مارس 2025 على الساعة 23:00.
- ¹¹ - ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2022) بتنفيذ نص الدستور الفصل الأول.
- ¹² - الفصل 31 من الدستور 2011 .
- ¹³ - عثمان الزباني، رهانات الإصلاح الدستوري في المغرب: مقارنة على ضوء الخطاب الملكي المؤرخ في 9 مارس 2011، منشورات مجلة الحقوق المغربية، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، سنة 2011، ص 25.
- ¹⁴ - يونس مليح، مسار بناء المؤسسات الدستورية بالمغرب - الحصيللة و رهانات - مقال منشور بمجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، مختبر البحث القانون والأعمال، العدد 1، طبعة 2023، ص 134.
- ¹⁵ - الفصل الأول من دستور 2011.
- ¹⁶ - مصطفى تاج، النموذج التنموي الجديد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A->



تاريخ الإطلاع 10 مارس 2025، على <https://www.9anonak.com/2021/04/Revue.9anonak.N-6.Mars-Avril.2021-Art-06.html?m=1>، الساعة 19:39.

- 17- خطاب الملك بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى للسنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018.
- 18- ملخص تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد لسنة 2019.
- 19- محمد لمين الإسماعيلي، قراءة في مشروع قانون إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.9anonak.com/2021/04/Revue.9anonak.N-6.Mars-Avril.2021-Art-06.html?m=1>، تاريخ الإطلاع 13 مارس 2025، على الساعة 00:15.
- 20- مؤتمر العمل الدولي: التوصية رقم: 202 - توصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية. الموقع الرسمي منظمة العمل الدولية (ILO)، تاريخ الإطلاع 13 مارس 2025، على الساعة 01:10.
- 21- تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي: الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضامن والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 2018/34، الإيداع القانون: MO3530 2018 الطباعة Canaprint، ص 12.
- 22- المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية: تحت شعار: جميعا من أجل منظومة مندمجة ومستدامة للحماية الاجتماعية "قصر المؤتمرات الدولي محمد السادس بالصخيرات، يومي 12 و 13 نونبر 2018، الموقع الرسمي ل وزارة الشؤون العامة والحكامة et de la Gouvernance، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.mag.gov.ma>، تاريخ الإطلاع 13 مارس 2025، على الساعة 14:30.
- 23- الموقع الرسمي لرئيس الحكومة المغربية: <https://www.cg.gov.ma/ar/> خطب- وأنشطة- ملكية/جلالة- الملك- يترأس- مجلسا- وزاريا-3، تاريخ الإطلاع 15 مارس 2025 على الساعة 15:15.
- 24- محمد لمين الإسماعيلي، قراءة في مشروع قانون إطار 21.09 يتعلق بالحماية الاجتماعية، مقال منشور بمجلة قانونك، العدد 6 مارس-أبريل 2023، ص 133.
- 25- مشروع الحماية الاجتماعية للاستجابة الطارئة لمواجهة جائحة فيروس كورونا في المغرب، البنك الدولي، 2020 ص 6-7.
- 26- ازويني جميلة، الحماية الاجتماعية في إطار القانون رقم 09.21، مجلة القانون والاعمال الدولية، العدد 7، مايو-يونيو 2021، ص 89.
- 27- الموقع الرسمي لنظام الدعم الاجتماعي المباشر <https://asd.ma>، تاريخ الإطلاع 18 مارس 2025 على الساعة 18:00.
- 28- المادة 2 منظهير شريف رقم 1.23.88 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) بتنفيذ القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.
- 29- المادة 3 من القانون رقم 59.23.
- 30- محمد رحوتي، نظام الحماية الاجتماعية في المغرب، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، العدد 11، ص 238.
- 31- عبد المنعم الأنصاري، "قراءة في القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية"، ضمن مؤلف جماعي، الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، الإصدار الأول 2022، ص 36-37.
- 32- تيل كيل العربي، ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://ar.telquel.ma>، تاريخ الإطلاع 20 مارس 2025 على الساعة 19:00.